قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق وتحليله للمدة (2004-2014)

م.م. رعد محمد ندا
جامعة تكريت – كلية الإدارة والاقتصاد

باحث: قتيبة ماهر محمود
وزارة التخطيط–مديرية إحصاء صلاح الدين

Measure and analmaharyze the impact of trade openness on economic growth in Iraq for the period (2004-2014)

Assis. Lec. Raad M. N.
University of Tikrit
Faculty Manag. and Econ.

Researcher Qutaiba Mahar M.
ministry of planning - Directorate
Of statistic Salah Eddin

تاريخ استلام البحث 2017/3/9 تاريخ قبول النشر 2017/7/9

المستخلص:

أخذ مفهوم الانفتاح التجاري للخارج أهمية كبيره في الآونة الأخيرة وذلك نظراً للاهتمام بعملية التنمية في معظم دول العالم، ويُعد الانفتاح التجاري وسياسة إغراق السوق المحلية بالسلع والبضائع من المواضيع الشائكة المعقدة التي تواجه معظم البلدان النامية ومنها العراق، إذ يعد الانفتاح التجاري من أحد مؤشرات ظاهرة التبعية الاقتصادية التي تعد وثيقة في إطار النظام الرأسمالي.

يهدف البحث إلى قياس وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2014) وتوصل نتائج التحليل القياسي للبحث للآتي:

1. **الاختبار الإحصائي بيرسون:**

أ. إنَ علاقة الارتباط بين الانفتاح التجاري ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدينار العراقي والناتج المحلي الإجمالي بالدينار العراقي بالأسعار الثابتة والدخل القومي بالدينار العراقي هي علاقة عكسية ومعنوية أي انه كلما ازداد الانفتاح التجاري كلما انخفضت هذه المؤشرات.

ب. إنَ علاقة الارتباط بين الانفتاح التجاري ومعدل البطالة هي علاقة طردية ومعنوية أي انه كلما ازداد الانفتاح التجاري كلما ارتفع معدل البطالة في العراق.

2. **تقدير معادلات انحدار:**

قدرت أربع معادلات انحدار لكل متغير تابع وبعد إخضاعها للاختبارات الإحصائية والاقتصادية والقياسية تم اختيار المعادلات وكانت النتائج كالآتي:

إذا ازداد الانفتاح التجاري بوحدة واحدة أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي بمقدار (0.025) دولار أمريكي وإلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدينار العراقي بمقدار (0.020) مليون دينار، وإلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمقدار (0.733) مليون دينار، إلى انخفاض الدخل القومي بالدينار العراقي بمقدار (0.025) مليون دينار، وإلى ارتفاع معدل البطالة بمقدار (0.007)، **وأوصى البحث:** بضرورة إتباع سياسة الحماية التجارية و دعم الانتاج الوطني من خلال المنح والقروض وفرض الضرائب الكمركية على السلع الواردة التي يمكن إنتاجها محليا والتوجه نحو تنمية الصادرات السلعية والخدمية في العراق بدرجة تفوق الاستيرادات السلعية

والخدمية وتجنب ظاهرة التبعية الاقتصادية، من خلال العمل على بناء القاعدة الإنتاجية والتصديرية وتوسيعها.

الكلمة المفتاحية: الانفتاح التجاري– النمو الاقتصادي.

Abstract:

Taking the concept of trade openness to the outside increasingly important in recent times in view of the interest in the development process in most countries of the world, it is the openness of trade policy dumping the domestic market for goods and goods from the thorny and complex issues faced by most developing countries, including Iraq, as is trade opening one phenomenon of economic dependency standards which is relevant in the context of the capitalist system.

Aim of the research is to measure and analyze the relationship between trade openness and economic growth in Iraq for the period (2004-2014) and reach the record results of the analysis to look for the following:

1. alachtbar Statistical Pearson:

A. correlation between trade openness and the average per capita GDP in US dollars and the average per capita GDP in Iraqi dinars and GDP in Iraqi dinars at constant prices and national income in Iraqi dinars is an inverse relationship and moral meaning it greater trade openness The lower this indicators.

B. The correlation between trade openness and the unemployment rate is a direct correlation and moral that whenever any opening up of trade, the more the unemployment rate rose in Iraq.

2. Estimate the regression equations:

estimated four regression equations for each dependent variable and after subjecting statistical and economic tests, and the standard was selected equations and the results were as follows:

If increased trade openness and one unit leads to a decrease in the average per capita GDP in US dollars increased by (250.0) US dollars and to the decline in average per capita GDP in Iraqi dinars by (200.0) million, and a decline in gross domestic product prices fixed amount (733.0) million, to the national income of the Iraqi dinar drop of (250.0) million, and an increase in the unemployment rate by (0.007), and recommended search the need for a trade protection policy and national production support through grants, loans and taxing Kmarkip goods contained and that can be produced locally and the trend towards commodity and service exports in the development of Iraq's largely outweigh imports of goods and services and avoid the phenomenon of economic dependency, by working to build and expand the production and export base.

Key words: trade openness – economic growth.

المقدمة:

قسم كبير من الاقتصاديين المعارضين لعملية الانفتاح التجاري يرون أن موضوع التحرر التجاري يدخل ضمن مفاهيم العولمة، وهو الوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت مسمى الزعامة للنظام الرأسمالي، وبموجب هذا النظام تقوم العولمة بتغير وجه الرأسمالية من خلال نموذج متطور من أوجه الاستغلال، وهو يمثل نموذج لمنطق العلاقات غير المتكافئة بين المجتمعات المتقدمة صناعياً (مهما كانت الأيديولوجيات التي تعتنقها) والمجتمعات غير المتقدمة والمتطورة صناعياً.

وبالنظر للوقائع العملية التي تؤكد أن القوى الاقتصادية العالمية تسرف إسرافاً في طرق استخدام سلطتها التفاوضية عندما تتعامل مع البلدان الأقل قوة منها.

يُعد الانفتاح التجاري وسياسة إغراق السوق المحلية بالسلع والبضائع من الموضوعات الشائكة والمعقدة التي تواجه معظم البلدان النامية ومنها العراق وذلك لكونها عملية بين طرفين غير متكافئين أولهما: هو الدولة المتقدمة وشركاتها العملاقة التي تكون ذات إمكانيات مادية وتكنولوجية وإدارية ونظام قادر على التأقلم مع الاقتصاد العالمي، وثانيهما: البلدان النامية التي تتسم بضعف منشآتها وعدم قدرتها على المنافسة وضعف إمكانيتها المادية والفنية والإدارية والمعلوماتية وضعف قدرتها على المنافسة مما يسهم في قطف ثمار الانفتاح التجاري لصالح البلدان المتقدمة.

ويأتي الدور المهيمن للشركات الأجنبية على جزء كبير من إنتاج الدول السائرة في طريق النمو الاقتصادي نظراً لتواجد مركز قرارها في بلدانها، وهي في الغالب تأخذ بنظر الاعتبار مصلحتها الذاتية بالدرجة الأولى دون مراعاة لمصالح الدولة المضيفة لها، مع الإبقاء على حالة التخصص ضمن قواعد التقسيم الدولي للعمل في منتوجات وحيدة كانت تتحكم في أسعارها الدول الاستعمارية سابقاً.

كان لسياسة الإغراق آثار سلبية من خلال التأثير في النمو الاقتصادي، إذ ساهم في خفض مستوى الإنتاج في القطاعات الاقتصادية كافه، نتيجة المنافسة بين المستوردين في زيادة عرض السلع والبضائع للسيطرة على السوق العراقية وأحياناً بيع السلع والبضائع دون قيمتها الحقيقية لإزاحة الإنتاج المحلي، وكما أسهم الانفتاح التجاري في توقف الصناعات المحلية واستيراد سلع وبضائع رخيصة ورديئة مضرة بالصحة وارتفاع معدلات البطالة، وأدى إلى أزدياد مقدار التبعية الاقتصادية للبلدان المتقدمة.

مشكلة البحث:

شهد العراق ارتفاعاً كبيراً في مستوى التجارة الخارجية أثرت في النمو الاقتصادي، ويمكن صياغة المشكلة بالسؤال الآتي: ما هي العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في العراق؟ وهل هناك تأثير كمي له وكم هو تأثيره؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في بيان دور الانفتاح التجاري، وأثره على مستوى النمو الاقتصادي في العراق.

فرضية البحث:

يستند البحث إلى فرضية مفادها أن الانفتاح التجاري يؤدي دوراً مهماً في النمو الاقتصادي في العراق وأن ثمة علاقة عكسية ومعنوية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى:

أ. بيان أهمية دور الانفتاح التجاري في العراق.

ب. تحليل دور الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق.

ت. قياس وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في العراق.

حدود البحث:

- الزمانية للمدة (2004-2014).
- المكانية حدود العراق مكاناً.

منهجية البحث:

وتتضمن أسلوب البحث وهيكليته:

ا: **أسلوب البحث**: يتراوح أسلوب البحث بين التحليل النظري عند دراسة الإطار النظري لكل من الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي وتحليل العلاقة بين مؤشر الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي المستهلك والتحليل الكمي القياسي عند اختبار العلاقة بين الانفتاح التجاري والرقم القياسي لأسعار المستهلك.

ب: هيكلية البحث: تضمن البحث ثلاثة مباحث رئيسة هي:

المبحث الأول: الإطار النظري للانفتاح التجاري.

المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

المبحث الثالث: قياس وتحليل العلاقة للانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2014).

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للانفتاح التجاري

إن النماذج الاقتصادية التي تقوم على أساس المنافسة الكاملة ويعد الانفتاح التجاري بعامة أمراً مهماً لتحسين عملية توزيع عناصر الإنتاج على القطاعات الاقتصادية المختلفة مّما يزيد من كمية الإنتاج وكفاءته مهماً عاملاً، وفي أدبيات التنمية الاقتصادية أن الانفتاح الاقتصادي يسهم في إمكان حدوث اقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج، لأن توسيع السوق من خلال التجارة لابد أن يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج الحقيقية (مراد، 63:2012).

أولاً: سياسة الحرية التجارية: يقصد بالسياسة التجارية هي السياسة الاقتصادية التي تطبقها الحكومة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق أهداف محددة في حين يرى البعض بأنها (تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها الحكومة، بصفتها السياسية بغرض التأثير بطرائق مباشرة أو غير مباشرة في حجم التبادل التجاري بينها، وبين غيرها من البلدان أو التأثير في نوعية التبادل واتجاهاته.

ثمة اختلاف بين الاقتصاديين في تعريفهم لمفهوم سياسات الحرية التجارية في عقدي الستينيات والسبعينيات؛ إذ كانت حرية التجارة تعني التخلي بعامة عن القيود التجارية وأسعار الصرف، وبالنسبة للمؤسسات الدولية ترى أن الحرية التجارية تعني التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وأتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد وتخفيض قيمة الضرائب الكمركية المرتفعة، والحد من درجة تشتتها، فضلاً عن تحويل القيود الكمية إلى الضرائب الكمركية، والاتجاه نحو نظام موحد للضرائب الكمركية (بادواتي، 2010، 50).

ثانياً: مفهوم الانفتاح التجاري: يُعد الانفتاح التجاري من أحد مؤشرات ظاهرة التبعية الاقتصادية التي تعتبر وثيقة الصلة في إطار النظام الرأسمالي العالمي ، ويقصد بالتبعية الاقتصادية التي تعد وثيقة الصلة بالتخلف الاقتصادي وهي الحالة التي نشأت من عملية تاريخية تم من بموجبها إلحاق

دول العالم النامي بالنظام العالمي الرأسمالي، وهيمنة دول المركز الرأسمالي من خلال الشركات متعددة الجنسيات على مصير البلدان النامية من خلال تسخير الموارد الأولية للبلدان النامية لخدمة أغراض بلدان المركز وشركاته الاحتكارية الكبرى في إطار استراتيجية عالمية للمحافظة على النظام الرأسمالي وتوسيع رقعته وتعظيم موارده ونفوذه وتقسيم العمل الدولي واحتفاظ البلدان التابعة بدور متدني (مراد، 2012، 63).

بأنه السياسة الاقتصادية التي تؤدي للتخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وتعمل على إتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، وتساهم بتخفيض قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة، فضلاً عن تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية والاتجاه نحو نظام موحد للتعريفة الجمركية وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد، وسياسات تشجيع الصادرات، و سياسات سعر الصرف، وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين (الشهري ومحمد، ب ت، 10).

ثالثاً: مؤشرات الانفتاح التجاري: أخذ مفهوم الانفتاح التجاري للخارج أهمية متزايدة في الآونة الأخيرة وذلك نظراً للعنايه بعملية التنمية في معظم دول العالم للانفتاح التجاري مؤشرات رئيسة أبرزها (مراد،2012، 65):

1. مؤشر الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي: وهو نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي.
2. مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي: وهو نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.
3. مؤشر مجموع الاستيرادات والصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي: وهو نسبة مجموع الاستيرادات والصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ثمة مؤشرات أخرى تعبر عن حالة الانفتاح التجاري منها (النصيرات ،2002 ،25-28):

1. مؤشر نسبة تغطية الصادرات والاستيرادات: **يعبر** هذا المؤشر عن مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الاستيرادات، والعبرة هنا ليست بارتفاع الصادرات وحدها أو ارتفاع نسبة الاستيرادات وإنما يجب أن يضاف إلى هذا وذاك عامل أخر وهو مدى التناسب بين الصادرات والاستيرادات، ومن ثم عدم الوقوع في اختلال هيكل التجارة الخارجية.

2. مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات: يعبر هذا المؤشر عن مدى تركيز صادرات الدولة إلى عدد محدود من شركائها التجاريين وبقدر ما يكون هذا المؤشر مرتفعاً بقدر ما تكون الدولة أكثر قابلية للتأثر بالقرارات الخارجية.

3. مؤشر التركيز السلعي للصادرات: يكشف هذا المؤشر عن مدى التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد قليل جداً من السلع.

4. مؤشر التركيز الجغرافي الاستيرادات: ويقصد به مدى اعتماد الدولة المعنية على دولة واحدة وعدد قليل من الدول في الحصول على حاجاتها من السلع والخدمات المستوردة.

5. مؤشر درجة التركيز السلعي للاستيرادات: ويقصد به مدى تنوع الاستيرادات من حيث التكوين السلعي، أو مدى غلبة سلعة معينة أو عدد محدود من السلع على هيكل الاستيرادات.

رابعاً: أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي: وفقا لنظرية النمو الداخلي يمكن بناء علاقة بين التجارة الموجهة والنمو الاقتصادي بطرق متعددة وكما يساهم تحرير المستوردات على نقل التكنولوجيا من خلال استيراد السلع الرأسمالية المتقدمة، وتنقل الاستثمارات الأجنبية المباشرة التكنولوجيا من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية، وتؤدي استراتيجية التنمية المرتكزة على التصدير إلى تحقيق نمو مرتفع بسبب عوائد الحجم وتأثير المنافسة، ويُسرع انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي معدل النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى اقتصاديات النطاق الواسع في الإنتاج (السواعي، 2015، 18).

يعد الاقتصادي دينيس أول من أشار إلى دور الصادرات في النمو الاقتصادي في مقال نشره عام 1940 ثم جاءت من بعده محاولة نيركسة لإثبات أن للصادرات علاقة بالنمو الاقتصادي المتحقق بالدول المنتجة للمواد الخام، أوضح الاقتصادي **(Robert Emery)** في دراسة أجراها عام 1967 أن الشواهد قوية على وجود علاقة تأثير إيجابية بين تغير حجم الصادرات ومستوى النمو الاقتصادي وهي علاقة تأثير مباشر ومتبادل أكثر من تأثيرها السلبي فالصادرات لها دور ايجابي وتعد عاملاً أساساً وزيادتها تبعث ارتفاعاً شاملاً في نمو القطاعات الاقتصادية، ثم في العام 1971 أوضح الاقتصادي **(Balassa)** وغيره من الاقتصاديين في دراسات لهم بأنَ نمو الصادرات ذو ارتباط وثيق الناتج المحلي الإجمالي وأنَ الدول التي تسجل نمواً في الناتج المحلي الإجمالي هي تلك الدول التي تسعى جاهدة إلى زيادة مستوى الصادرات، كما وفي دراسة للاقتصاديين (Lawaence and Weinstien, 1999)، إن الدول التي تميل تنمية صادراتها ينمو اقتصادها

بشكل سريع ويترافق هذا النمو بزيادة كبيرة في نمو واردات هذه الدول ويرى جيلز وآخرون 1995، بان الدول النامية لا يمكنها الإنتاج بتكاليف منخفضة تؤهلها لتصدير منتجات تامة الصنع للعالم الخارجي وفي المقابل فإن نمو احتياجاتها من المواد الغذائية إلى حد لا يمكن فيه سد حاجة السوق المحلية مّما يتطلب استيرادها من الخارج و يتطلب للدول النامية تصدير المواد الخام التي تمتاز هذه البلدان بوفرتها إلى الدول المتقدمة من اجل الحصول على موارد مالية من العملات الأجنبية للإسهام في العملية التنموية وتسهم في الحصول على خبرات إدارية وفنية من الدول الرأسمالية (بن ساحة، 2011، 42).

تؤدي عملية تنمية الصادرات إلى الاستخدام الأمثل وزيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح القطاعات ذات المزايا النسبية ، ووفقا لمبدأ النسبية لريكاردو الذي يقرر إن البلدان أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تمتلك فيها مزايا نسبية ومن ثم يزيد إنتاج السلع التي تتميز فيها البلد بإنتاجية أعلى من غيرها ، بما يحقق فائضاً في إنتاجها عن الاستهلاك المحلي بشكل يسمح بتصدير هذا الفائض بأحسن شروط التبادل التجاري ، مّما يؤدي في الأخير زيادة إلى رفاه المستهلكين من خلال زيادة الناتج القومي الحقيقي والدخل القومي الحقيقي ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي (طالب، 2016، 101-102).

المبحث الثاني

الإطار النظري للنمو الاقتصادي

أولاً: مفهوم وقياس النمو الاقتصادي: يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الحاصلة في قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل الاقتصاد المحلي، ويقاس عادة النمو الاقتصادي من خلال النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويحسب بصيغ حقيقة وتمثل الصيغ التي تحسب التضخم وتطرحه من النمو الاقتصادي وذلك من أجل تلافي أثر التضخم في سعر السلع والخدمات المنتجة من قبل الاقتصاد المحلي (القريشي، 2010، 71).

والنمو الاقتصادي هو زيادة الدخل الحقيقي أو زيادة الإنتاج إذ يعكس النمو الاقتصادي التغييرات الكمية الحاصلة في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلالها، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية كلما ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي ويحدث العكس فكلما انخفضت نسبة استغلال الطاقة

الإنتاجية كلما انخفض معدلات نمو الدخل القومي ويمكن الاستدلال على النمو الاقتصادي بطريقتين هما:

الطريقة الأولى: تستخدم هذه الطريقة لقياس الزيادة في الإنتاج من خلال تحديد معدل نمو الناتج القومي الصافي أو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي.

الطريقة الثانية: وتستخدم هذه الطريقة لقياس مستوى المعيشة ومقارنته مع البلدان المجاورة من خلال تحديد معدل نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي (مختار، 2009، 43-44).

هناك ثلاث طرق لقياس معدلات النمو الاقتصادي نقدياً من خلال استخدام معادلات يتم حسابها اعتماداً على التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي إذ يتم تحويل المنتجات العينية والخدمات إلى ما يعادلها من العملات النقدية المتداولة وهذه الطرق تعبر عن معدلات النمو وهي كالآتي (مختار، 2009، 45-46):

أ. **بالأسعار الثابتة:** تستخدم هذه الطريقة للتخلص من ظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع المستوى العام للأسعار، إذ لابد من تعديل البيانات استناداً إلى الارقام القياسية للأسعار ويتم تقدير معدلات النمو بالأسعار الثابتة لإزالة أثر التضخم من خلال قسمتها على الأرقام القياسية لأسعار الجملة.

ب. **بالأسعار الجارية:** تستخدم هذه الطريقة لقياس نمو الاقتصاد القومي من خلال استخدام العملة المحلية للبلد، ويتم قياس معدل النمو الاقتصادي سنوياً وأهم المعادلات التي يتم استخدامها في هذا، هي نمو الناتج القومي الإجمالي ونمو الدخل القومي.

ت. **بالأسعار الدولية:** تستخدم هذه الطريقة عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة ولا يمكن استخدام العملة المحلية وذلك بسبب اختلاف أسعار صرف العملات من بلد لآخر وهذا يتطلب تحويل العملة المحلية إلى العملات الأجنبية بعد أن يتم إزالة أثر التضخم منها، وعادة تستخدم البلدان الدولار الأمريكي.

ثالثاً: مؤشرات النمو الاقتصادي: يعد النمو الاقتصادي مؤشراً صريحاً إلى حقيقة الأداء الاقتصادي، وكالآتي:

أ. **مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي:** يعبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عن قيمة السلع والخدمات النهائية (التامة الصنع) المنتجة داخل الرقعة الجغرافية للبلد خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة، وذلك بعد استبعاد رسم الخدمة المحتسب، أو ما يساوي القيمة المضافة لجميع الوحدات العامة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد ما، كالصناعة والزراعة ..الخ. لذا فأنه يعد

من أكثر المعايير شمولاً لقياس مجمل إنتاج الدولة من السلع والخدمات، ومن ثم من أهم المؤشرات الكلية المعبرة عن نمو الاقتصاد القومي، وأن سرعة نمو ذلك الاقتصاد تتوقف بلا شك على ما يملك من طاقات إنتاجية، مادية وبشرية، وكان من غير الممكن تحقيق تنمية بمعناها الشامل في بلد ما بدون تحقيق نمو اقتصادي (مطشر، 2004، 5).

ب. **المؤشرات الاجتماعية**: ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينات لمعالجة نقص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الاقتصادية لتضم طيفاً واسعاً من القضايا الاجتماعية ومنها: تخطيط التنمية وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها ودراسة بدائل للسياسات المتبعة من أجل اختيار أكثرها ملاءمة وتوجهت هذه الحركة إلى مناطق الاهتمام الاجتماعي العميق للإفراد والأسر مثل تلبية الحاجات الأساس وتوفير النمو والرفاهة، وتمتاز تلك المؤشرات عن معدل الدخل الفردي بأنها تهتم بالغايات كما تعني بالوسائل، وأنها تظهر جانب التوزيع زيادة على المتوسط، وأخيرا فإنّها تشير إلى فجوة التأخير (وديع، 2006، 3).

أظهرت الدراسات الحديثة أن ثمة علاقة طردية بين (الغذاء – والصحة – والتعليم)، ومعدلات نمو الناتج القومي أي النمو الاقتصادي في البلد وأن الفرد العامل الذي يتمتع بصحة جيدة وقسط من التدريب والتعليم والتثقيف ينتج أكثر من غيره، لأنّه يعمل بجهد أكبر ولمدة أطول وبدقة أفضل، وأن الطالب الذي يتمتع بصحة تتوفر لديه قدرة أكبر على التعليم والتحصيل والتفكير، وأن الإنفاق على الصحة يستخدم في الموارد الموجهة للإنفاق على إنجاب وتربية الأطفال اللذين يموتون قبل أن يبلغوا عمر الإنتاج (بن قانة ،2012، 249).

ت. **مؤشر التعليم**: هو من أهم مؤشرات تحقيق التنمية البشرية فتحسين وارتفاع المستوى التعليمي للمواطنين يجعلهم أكثر ايجابية في مواجهة قضايا الوطن ويجعلهم ذوو مشاركة أكثر فاعلية في برامج التنمية والتعليم وأهم الأسس الاستراتيجية الضرورية لتحقيق التنمية البشرية فإن مؤشر التعليم ضروري أن يبقى في عالم تزداد فيه حدة التنافس الاقتصادي والثقافي (يحمد، 2009، 57).

للتعليم أهمية كبيرة في تكوين رأس المال البشري الذي يُعد من أهم عوامل النمو الاقتصادية لذلك وضعت معايير لقياسه والتي من خلالها تقاس درجة تقدم أي بلد أو تخلفه ومن بين المعايير التعليمية الأكثر استخداما نجد (بن قانة، 2012، 250):

1. نسبة أفراد المجتمع الذين يعرفون القراءة والكتابة.
2. نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساس، وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.
3. نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

ث. مؤشر الصحة: يعد هذا المؤشر من أكثر المقاييس الصحية شمولاً، لأنّهُ يقيس كل مدخلات الصحة ويدخل فيه وفيات الرضع والأمهات وسوء التغذية والأمراض السارية وأعداء الكادر الطبي والتوزيع الجغرافي في الخدمات الصحية وأن التحسن في هذه الجوانب يؤثر في زيادة العمر المتوقع عند الولادة ويستخدم هذا المؤشر كل المؤشرات التي توضح مدى التقدم والتطور الصحي للبلد وحتى تكون المؤشرات الصحية ذات فائدة يجب أن تراعى فيها أربعة جوانب هي (صبيح وأبو الحلو، 2010، 139):

1. مدى توفر الخدمات الوقائية.

2. مدى تمتع أفراد المجتمع بالصحة.

3. مدى توفر الخدمات العلاجية.

4. نوعية الخدمات الصحية وفعاليتها وهنالك عدد من المؤشرات الصحية هي (عدد الوفيات لكل ألف شخص من السكان، أو عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان، معدل الوفيات للأطفال دون سن الخامسة، معدل الوفيات للأطفال الرضع اللذين هم دون سن الخامسة، ارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الغذاء والخدمات الصحية في البلد (عجمية وآخرون، 2010، 114).

ج. مؤشر دليل التنمية البشرية: يعود الفضل في إنشاء هذا المؤشر المركب للتنمية البشرية إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يلعب دوراً أساساً في توضيح وترويج مفهوم التنمية البشرية من مطلع التسعينات واعتماد مؤشرات ومقاييس لهذا المفهوم.

إن تقرير التنمية البشرية الأول لعام 1990، تم إصداره من قبل برنامج الأمم المتحدة تكوين مؤشر للتنمية الذي يطلق عليه أسم مؤشر أو دليل التنمية البشرية، حيث يتم بناء هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات يعبر كل مؤشر عن خيار من هذه الخيارات الثلاثة الجوهرية في كل مستويات التنمية وهي (سويفي، 2009، 104-105):

1. الحياة الطويلة الخالية من العلل.
2. اكتساب المعرفة.
3. التمتع بمعيشة كريمة.

أما المؤشرات التي تعبر عن هذه الخيارات هي:

1. العمر المتوقع عند الولادة: إن اختيار هذا المؤشر يكمن من خلال افتراض أن الحياة الطويلة قيمة بحد ذاتها، حيث يكون للتغذية الكافية والصحة الجيدة ارتباط وثيق بزيادة متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

2. نسبة الأشخاص الذين يعرفون القراءة والكتابة: وهو المؤشر الذي تم اختياره ليمثل اكتساب المعرفة. حيث يفترض هذا المؤشر أن مقدرة الحصول على فرص تعليم القراءة والكتابة يعد خطوة أولى في طريق التعليم والحصول على المعرفة.

3. متوسط الدخل الفردي الحقيقي: وهو المؤشر الذي يعبر عن مدى ما يمتلك الفرد من موارد لازمة لتحقيق مستوى كريم للعيش.

ح. **مؤشر التغذية**: تلعب التغذية دوراً أساساً في بناء القدرات البشرية، لكونها تتحكم وتؤثر في عناصر المجتمع المختلفة، سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو الصحي وذلك من خلال تأثيرها في الصحة وفي نشاط الفرد والمجتمع من طريق الوقاية والعلاج ومساعدتها في الشفاء من المرض أيضاً. وأن سوء التغذية يؤثر بصورة عامة في البيئة لأن استعمال الفقراء للموارد البيئية بظلم ينعكس بصورة سلبية عليها وذلك في سعيهم للحصول على معيشتهم اليومية. ولقد أثبتت الدراسات أنه لا مشكلة في توفير الغذاء على المستوى العالمي، وأن سوء التغذية يمكن قياسه من خلال ما يتوفر للفرد من سعرات حرارية أو بروتينات أو كليهما (ألنجفي، 2001، 75).

خ. **مؤشر البطالة:** أن مؤشر البطالة يعد مؤشراً واضحاً للحالة التي يكون عليها اقتصاد ما ومقياسا للتغيرات التي تحصل في سوق العمل، فإن البطالة مهما كان شكلها أو نوعها سواء ذلك في البلدان المتقدمة أو النامية فإنها تعبر عن وقت العمل المهدر خلال مدة زمنية معينة (فرج، ب ت، 166).

المبحث الثالث

قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي للعراق (2004-2014)

يُعد الاقتصاد القياسي من العلوم الحديثة و من العلوم ذات الأهمية في الوقت المعاصر إذ يستخدم الاقتصاد القياسي لاختبار النظريات الاقتصادية ، إذ يعمل على بناء مجموعة من العلاقات الاقتصادية بالاعتماد على مجموعة من الفرضيات بين المتغيرات الاقتصادية ويسهم في فهم الظواهر الاقتصادية، والتنبؤ بها، وتنقسم نماذج الانحدار بعامة إلى نماذج خطية ونماذج غير خطية، وتم تقدير أربعة أنواع من معادلات الانحدار وبعد الانتهاء من تقدير الدوال تخضع الدوال إلى الاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية ليتم اختيار أفضل معادلة منها.

أولاً: متغيرات البحث:

1. **المتغير المستقل (x):** الانفتاح التجاري وهو نسبة مئوية ويمثل

(مجموع الصادرات والواردات) ÷ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية × 100).

2.**المتغيرات التابعة:** (y1 : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي، y2 : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدينار العراقي ،3 y: الناتج المحلي الإجمالي بالسعار الثابتة لعام 2007 مليون دينار عراقي ، y4 : الدخل القومي مليون دينار عراقي ، 5y : معدل البطالة).

ثانياً: عينة البحث: تتكون عينة البحث من سلسلة زمنية وكما في الجدول (1).

جدول رقم (1)

عينه البحث

السنة	X	1Y	2Y	3Y	4Y	5Y
2004	120	1.3	2	101,845,262	46,923,315.70	28.7
2005	116	1.8	2.6	103551403	65,798,566.80	18
2006	90	2.2	3.3	109389941	85,431,538.80	17.5
2007	74	3	3.8	111455813	100,100,816.60	16.9
2008	81	4.3	5.1	120626517	147,641,254	15.3
2009	79	3.5	4.1	124702848	120,429,277.20	15.2
2010	73	4.3	5	132687029	146,453,468.50	15.2
2011	72	5.6	6.5	142700217	192,237,070.30	15.2
2012	74	6.4	7.4	162587533	227,221,851.20	15.2
2013	69	6.6	7.8	174990175	243,518,658.50	15.1
2014	55	6.2	7.2	173872678	230,310,052.90	16.4

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى:

X : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء.

Y4،Y3،Y2،Y1: البنك المركزي العراقي :http://www.cbi.iq

5Y: البنك الدولي: http://albankaldawli.org

ثالثاً: اختبار معامل ارتباط بيرسون: يستخدم لقياس درجة الارتباط بين المتغيرات الكمية قيمته بين الصفر والواحد وكلما اقتربت قيمته من الواحد كلما ازداد الارتباط والعكس صحيح وإذا كانت إشارته سالبة أي أن العلاقة عكسية بين المتغيرين أما إذا كانت الإشارة فتكون العلاقة طردية بين المتغيرين أن جميع معاملات الارتباط المحتسبة للمتغيرات المبحوثة قوية جداً وأظهرت نتائج الاختبار الإحصائي بيرسون الآتي:

1. إنَ علاقة الارتباط بين الانفتاح التجاري ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي هي علاقة عكسية ومعنوية أي انه كلما ازداد الانفتاح التجاري كلما انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي.
2. إنَ علاقة الارتباط بين الانفتاح التجاري ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدينار العراقي هي علاقة عكسية ومعنوية أي أنه كلما ازداد الانفتاح التجاري كلما انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدينار العراقي.
3. إنَ علاقة الارتباط بين الانفتاح والناتج المحلي الإجمالي بالدينار العراقي بالأسعار الثابتة هي علاقة عكسية ومعنوية أي أنه كلما ازداد الانفتاح التجاري كلما انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالدينار العراقي بالأسعار الثابتة.
4. إنَ علاقة الارتباط بين الانفتاح التجاري الدخل القومي بالدينار العراقي هي علاقة عكسية ومعنوية أي إنه كلما ازداد الانفتاح التجاري كلما انخفض الدخل القومي بالدينار العراقي.
5. إنَ علاقة الارتباط بين الانفتاح التجاري ومعدل البطالة هي علاقة طردية ومعنوية أي انه كلما ازداد الانفتاح التجاري كلما ارتفع معدل البطالة في العراق انظر جدول (2).

جدول رقم (2)

معامل ارتباط بيرسون

المتغير	معامل ارتباط	sig
Y1	-.833**	0.001
Y2	-.824**	0.002
Y3	-.769**	0.006
Y4	-.820**	0.002
Y5	.741**	0.009

** بمستوى معنوية (1%)

رابعاً: نتائج معادلات الانحدار: قدرت أربعة معادلات انحدار لكل متغير تابع وبعد إخضاعها للاختبارات الإحصائية والاقتصادية والقياسية تم اختيار المعادلات وكانت النتائج كالآتي:

1. إذا ازداد الانفتاح التجاري بوحدة واحدة أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي بمقدار (0.025) دولار.
2. إذا ازداد الانفتاح التجاري بوحدة واحدة أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدينار العراقي بمقدار (0.020) دينار.
3. إذا ازداد الانفتاح التجاري بوحدة واحدة أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمقدار (0.733) دينار.
4. إذا ازداد الانفتاح التجاري بوحدة واحدة أدى إلى انخفاض الدخل القومي بالدينار العراقي بمقدار (0.025) دينار.
5. إذا ازداد الانفتاح التجاري بوحدة واحدة أدى إلى ارتفاع معدل البطالة بمقدار (0.007).

جدول رقم (3)

تقدير أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2014)

النموذج المقدر	المتغير التابع	المعادلة المقدرة	T Sig		R^2	Sig F	اختبار D.W	اختبار PARK
			a	B				
اللوغارتم للطرف الأيسر	Y1	25-0.0 364.3 = 1lnY X	0.000	0.000	8130.	0.000	576.1	لا توجد مشكلة
اللوغارتم للطرف الأيسر	Y2	020.0-190 = 3.2lnY X	0.000	0.000	793.0	0.000	5261.	لا توجد مشكلة
اللوغارتم التام	Y3	– 889.21 = 3lnY lnX 733.0	20.00	0.000	679.0	20.00	57.80	لا توجد مشكلة
اللوغارتم للطرف الأيسر	Y4	-.7100 = 24lnY X 250.0	0.000	0.000	801.0	0.000	331.5	لا توجد مشكلة
اللوغارتم للطرف الأيسر	Y5	+ 229.2 = 5lnY X07.00	70.00	0.000	575.0	70.00	8821.	لا توجد مشكلة

المصدر: من إعداد الباحث

الاستنتاجات والتوصيات:

أولا: الاستنتاجات

1. أظهرت نتائج التحليل القياسي الآتي:

أ. الاختبار الإحصائي بيرسون: نتائج معامل ارتباط بيرسون كانت كالآتي:

1. إنَ علاقة الارتباط بين الانفتاح التجاري ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي هي علاقة عكسية ومعنوية أي أنه كلما ازداد الانفتاح التجاري كلما انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي.
2. إنَ علاقة الارتباط بين الانفتاح التجاري ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدينار العراقي هي علاقة عكسية ومعنوية أي أنه كلما ازداد الانفتاح التجاري كلما انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدينار العراقي.
3. إنَ علاقة الارتباط بين الانفتاح والناتج المحلي الإجمالي بالدينار العراقي بالأسعار الثابتة هي علاقة عكسية ومعنوية أي انه كلما ازداد الانفتاح التجاري كلما انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالدينار العراقي بالأسعار الثابتة.
4. إنَ علاقة الارتباط بين الانفتاح التجاري الدخل القومي بالدينار العراقي هي علاقة عكسية ومعنوية أي انه كلما ازداد الانفتاح التجاري كلما انخفض الدخل القومي بالدينار العراقي.
5. إنَ علاقة الارتباط بين الانفتاح التجاري ومعدل البطالة هي علاقة طردية ومعنوية أي انه كلما ازداد الانفتاح التجاري كلما ارتفع معدل البطالة في العراق.

ب. **تقدير معادلات انحدار:** قدرت أربع معادلات انحدار لكل متغير تابع وبعد إخضاعها للاختبارات الإحصائية والاقتصادية والقياسية تم اختيار المعادلات وكانت النتائج كالتالي:

1. إذا ازداد الانفتاح التجاري بوحدة واحدة أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي بمقدار (0.025) دولار أمريكي.
2. إذا ازداد الانفتاح التجاري بوحدة واحدة أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدينار العراقي بمقدار (0.020) مليون دينار.
3. إذا ازداد الانفتاح التجاري بوحدة واحدة أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمقدار (0.733) مليون دينار.
4. إذا ازداد الانفتاح التجاري بوحدة واحدة أدى إلى انخفاض الدخل القومي بالدينار العراقي بمقدار (0.025) دينار.
5. إذا ازداد الانفتاح التجاري بوحدة واحدة أدى إلى ارتفاع معدل البطالة بمقدار (0.007).

ثانياً: التوصيات:

1. اتباع سياسة الحماية التجارية.
2. دعم الإنتاج الوطني من خلال المنح والقروض.
3. فرض ضرائب كمركية على السلع الواردة التي يمكن إنتاجها محليا.
4. الاتجاه نحو تنمية الصادرات السلعية والخدمية في العراق بدرجة تفوق الاستيرادات السلعية والخدمية.
5. تجنب ظاهرة التبعية الاقتصادية، من خلال العمل على بناء وتوسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية.
6. تنظيم وتوجيه ودعم القطاع الخاص.

المصادر

اولا: العربية

1. بادواتي، سرداد عثمان خدر، (2010)، تحليل العلاقة الدالية بين درجة الحرية الاقتصادي والتجارة الخارجية وانعكاساتها على المؤشرات الاقتصادي الكلية لبلدان نامية مختارة (1990-2005)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
2. بن قانة، إسماعيل محمد، (2012)، اقتصاد التنمية نظريات، نماذج، استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
3. بن ساحة، مصطفى، (2011)، " أثر تنمية الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، المركز الجامعي بغرادية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، الجزائر.
4. السواعي، خالد محمد، (2015)، أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1.
5. سويفى، عبد الهادي عبد القادر، (2009)، أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
6. الشهري ومحمد، شروق علي ونشوى مصطفى، (ب ت)، أثر الانفتاح التجاري على المديونية الخارجية في جمهورية مصر العربية.
7. صبيح، ماجد حسني وابو حلو، مسلم فايز، (2010)، مدخل إلى التخطيط والتنمية الاجتماعية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الإمارات العربية المتحدة.
8. طالب، دليلة، (2016)، قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012، المجلد 3، العدد 2، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية.
9. عجمية، محمد عبدالعزيز وناصف، إيمان عطية ونجا، علي عبد الوهاب، (2010)، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعة للطباعة وللنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.

10. القريشـــي، محمد صـــالح تركي، (2010)، علم اقتصـــاد التنمية، الطبعة الأولى، دار إثراء للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

11. مختار، رنان، (2009)، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصـــادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر.

12. مراد، صاولي، (2012)، الانفتاح التجاري وأثر في السياسات المالية والنقدية: دراسة قياسية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة 8 ماي –1945، الجزائر.

13. مطشر، إقبال هاشم، (2004)، الأثر التراكمي للحصار الاقتصادي في متغيرات مختارة من الاقتصاد العراقي للمدة 1970– 2000، أطروحة دكتوراه ،مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

14. النصـــيرات، عبدالله جميل، (2002)، الانفتاح الاقتصـــادي وتأثيراته على التنمية في الاردن، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

15. النجيفي، ســـالم توفيق والدعمة، إبراهيم مراد، (2011)، التنمية البشـــرية والنمو الاقتصـــادي دراســـة تحليلية، مجلة بحوث اقتصـــادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصـــادية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر.

16. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

17. وديع، محمد عدنان، (2006)، قياس التنمية ومؤشراتها، سلسلة إصدارات جسر التنمية، المجلد الأول، الإصدار الثاني، المعهد العربي للتخطيط الكويت.

18. يحمد، خديجة عبدالله، (2009)، "أهمية المؤشرات الإحصائية في التنمية البشرية "، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، كلية الآداب والعلوم أو باري قسم الرياضيات، جامعة سبها.

الانترنت:

1. البنك المركزي العراقي:

http://www.cbi.iq

2. البنك الدولي:

http://albankaldawli.org